

تحدي تحقيق الحماية الاجتماعية في ظل الإصلاح الاقتصادي



مصطفى كمال محمد

Mustapha Kamal Mohamad

الاقتصادي على نحو وفق ما هو مخطط له يفضي لتحقيق التنمية المستدامة خلال السنوات المقبلة ، ويرتبط بهذا التحدي القدرة على تخطيط وتنفيذ سياسات تقلل الأعباء التي تتحملها الطبقات الأقل دخلا ولا تعرض الطبقة الوسطى لضغوط اقتصادية تؤدي الي انكماشها .

كما أفادت الخبرات بأن النجاح في تحقيق مستوي حماية اجتماعية عالية يرتبط بثلاث مكونات أساسية اقراها البنك الدولي وهي : المساعدات الاجتماعية (الأمان الاجتماعي) ، والتأمين الاجتماعي ، وبرامج سوق العمل ، كما يوضحها الشكل رقم ١ :

مكونات الحماية الاجتماعية



Source: FAO Social Protection Framework (2017).

الشكل رقم ١

وفي تقييم للسياسات التي تبنتها الحكومة المصرية منذ العام ٢٠١٤ ، يتضح غياب جهة مركزية معنية بالتنسيق بين السياسات والبرامج التي يتم تنفيذها من أجل تحقيق الحماية الاجتماعية ، إضافة الي محدودية التمويل المخصص لهذه البرامج في الموازنة الخاصة بالحكومة .

حيث اكتفت الحكومة بزيادة عدد المستفيدين من برنامج تكافل وكرامة ليصبح ١,٧ مليون اسرة بدلا من ١,٥ مليون اسرة في ٢٠١٥-٢٠١٦ ، يذكر ان برنامج تكافل وكرامة بدأ العمل به وفقا لقرار ٥٤٠ لرئيس الوزراء لعام ٢٠١٥ ، وهو البرنامج المعني بتقديم دعم نقدي مشروط للأسر والافراد ، وهي تحديات يمكن علاجها في المدى القصير ، ويظل التحدي الحقيقي لقدرة الحكومة على الاستمرار في تنفيذ سياسات للوصول للفئات الأقل فقرا والاقل دخلا . ويشير الشكل رقم ٢ تطور نسبة الفقر خلال ١٩٩٩ / ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٨ / ٢٠١٧ ، وفقا لآخر تقرير للجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء المصري الخاص بمؤشرات الدخل والفقر .

يظل التحدي الذي يواجه الدول عند التخطيط للإصلاح الاقتصادي هو كيفية التعامل مع الأعباء المترتبة علي خطط الإصلاح الاقتصادي ، خاصة تلك المتعلقة بالجوانب الاجتماعية ، وتكشف نوعية السياسات التي يتم تبنيها للتعامل مع تلك الأعباء الاجتماعية عادة عن رؤية الحكومة للعلاقات بين الطبقات الاجتماعية المختلفة وحجم نصيبها من عوائد واعباء الإصلاح الاقتصادي .

وتكشف خبرات كل من قبرص وغانا وتركيا وأوكرانيا وأرمينيا والبرازيل التي تبنت خطط للإصلاح الاقتصادي ان من اهتم بإدارة التداخيات الاجتماعية لتلك الخطط نجح في تحقيق معدلات مهمة من التنمية المستدامة ، حيث تزامن الإصلاح مع توفير

مجموعة من المميزات للطبقات الأقل دخلا وللثقات الفقيرة جنبا الي جنب مع تحميلهم الجزء الأقل من تكلفة الإصلاح والتي تحملتها الطبقات الأكثر دخلا وثراء .

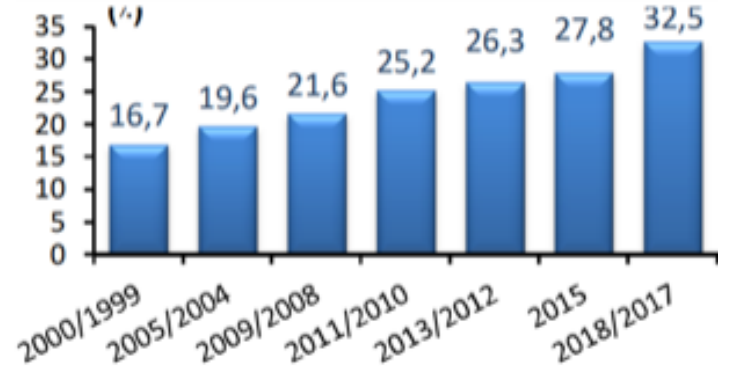
وقد ارتبط توفير تلك المميزات لتلك الفئات بتمكينها من ان تكون مساهم حقيقي في عملية التنمية المستدامة ومستفيد منها في الوقت نفسه ، بكل ما يترتب علي ذلك من ضرورة مراعاة التفضيلات الاقتصادية لهذه الفئات عند التخطيط لأي سياسات اقتصادية جديدة ، وهناك بعد اخر تكشف عنه خبرات الست دول السابقة ، وهو مرتبط بكيفية تأثير سياسات الإصلاح الاقتصادي علي الطبقة الوسطى ، وما اذا كانت تحافظ علي تماسك تلك الطبقة ان تعمل على اضعافها علي نحو يؤدي الي تهاوي الحدود الفاصلة بينها والطبقة الدنيا ، لاسيما في المجتمعات التي بها طبقة وسطي عريضة ، وفي الحالة الاولي تكون هناك سياسات لتحقيق الحماية الاجتماعية لهذه الطبقة مقارنة بالحالة الثانية التي تغيب فيها مثل هذه السياسات .

ويعد تحقيق الحماية الاجتماعية للطبقة الوسطى وللثقات الأقل دخلا تحديا مهما للحكومة المصرية التي تعمل على تطبيق على برنامج للإصلاح

باحث مساعد بوحدة الدراسات السياسية والامنية بمركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، يتخصص عملي على الاستراتيجيات طويلة المدي للسياسية الخارجية والعلاقات الدولية ، واوراق السياسات حول سياسات مكافحة الارهاب والتطرف سياسيا واقتصاديا وعسكريا ، كما اعمل بمساعدة تحرير في دورتي بدائل والملف المصري الصادرين عن المركز ، لدي عدة ابحاث ومقالات وتصريحات منشورة بالعربية والانجليزية حول سياسات مكافحة الازهارب والسياسية الخارجية ، كما اقوم بنشر موضوع منتظم في التقرير الاستراتيجي العربي منذ عامين .

- تطور نسبة الفقراء (السكان تحت خط الفقر) لإجمالي الجمهورية خلال الفترة من ٢٠٠٠/١٩٩٩ حتى ٢٠١٨/٢٠١٧:

شكل (١.٩) تطور نسبة الفقراء وفقا لمقياس الفقر القومي ٢٠١٨/٢٠١٧ - ٢٠٠٠/١٩٩٩



يمثل الفقراء ٣٢.٥٪ من السكان عام ٢٠١٨/٢٠١٧ مقابل ٢٧.٨٪ عام ٢٠١٥ وبلغت ١٦.٧٪ عام ٢٠٠٠/١٩٩٩

الشكل رقم ٢

وقد أدت الاختلالات السابقة في برامج الحماية الاجتماعية، إلى زيادة نسبة الفقراء في حيث بلغت حسب تقرير البنك الدولي ٦٠٪ من سكان مصر إما فقراء أو أكثر احتياجاً.

لذا فمن خلال ما سبق يمكن وضع تصور لاهم الإجراءات المطلوب اتخاذها من جانب الحكومة المصرية أو أي حكومة، لصالح تطوير وتحسين سياسات الحماية الاجتماعية ما يلي:

1. توحيد مظلة سياسات الحماية الاجتماعية لتكون هناك جهة واحدة مسؤولة عن هذه السياسات وتنفيذها ومتابعتها، والا تكون برامج منعزلة ومتناثرة على نحو يحول دون تحقيق التكامل بين عناصر الحماية الاجتماعية الثلاث وتحقيق الأهداف المطلوبة وهي الانصاف والمرونة والفرص، ذلك لان الحماية الاجتماعية أداة لتمكين الافراد بالمجتمع، وخاصة الفقراء، بحيث يتحولوا من مجرد مستفيدين من الخدمات، الي عناصر فاعلة عملية التنمية.

2. إعادة ترتيب أولويات الانفاق الحكومي العام، من خلال ما تقوم به الحكومة من منظومة ترشيد دعم الطاقة، وتنقية البطاقات التموينية، على ان يتم توجيه المبالغ التي يتم ترشيدها لبرامج الدعم النقدي وضم الفئات الأكثر استحقاقا، خاصة مع زيادة عدد الاسر الفقيرة، وفقا للعدد من التقارير المحلية والعالمية كنتيجة للإجراءات الاقتصادية التي تم اتخاذها.

3. البحث عن وسائل وسبل تمويل خارج الموازنة العامة مثل برامج التمويل من المنظمات الدولية

العاملة في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات التكلفة المنخفضة من خلال مشاركة القطاع الخاص من خلال مبدأ المسؤولية المجتمعية (CSR)، والاستفادة من المخصصات التي يمكن توفيرها عند الانتهاء من مشروع إعادة هيكلة الدعم وتنقية البطاقات التموينية في ضم فئات مستحقة جديدة لمنظومة الدعم النقدي تكافل وكرامة.

4. فيما يتعلق بشبكات الأمان الاجتماعي بينما يقوم برنامج تكافل وكرامة بتلبية احتياجات الفئات الأكثر فقرا من خلال الدعم النقدي الموجه، لا تزال الحاجة الي توسيع نطاق البرنامج، ويمكن ذلك من خلال توجيه المخصصات المالية التي سيتم توفيرها عقب حذف غير المستحقين للدعم التمويني الي المدرجين في قواعد بيانات وزارة التضامن الاجتماعي في قاعدة البيانات الموحدة لبرنامجي تكافل وكرامة، بما لا يؤثر سلبا على إنفاق الدولة علي مخصصات الدعم.

5. في نفس الوقت تحتاج الحكومة الي تدابير من شأنها تخفيف التأثير الناجم عن الإصلاحات الاقتصادية الأخيرة على الفقراء، وكذلك على الشرائح متوسطة الدخل التي تقف في مهب الفقر، بسبب العواقب الناتجة عن إزالة الدعم وارتفاع الأسعار، ومنها:

- العمل على السجل الوطني الموحد، والذي سيسهل من عملية تقسيم الدعم لشرائح مجتمعية، ويساعد في عملية التحول للدعم النقدي الموجه، لسرعة استهداف الاسر الفقيرة. وقيام وزارات التضامن الاجتماعي، التموين، التجارة الداخلية بمراجعة قاعدة بياناتهم مع قواعد بيانات مؤسسات المجتمع المدني لمنع حدوث ازدواجية في صرف المساعدات الاجتماعية للفئات والاسر الأكثر فقرا.

- التحول التدريجي من الدعم العيني المرتبط بسلع الي الدعم النقدي الأكثر فاعلية في توجيه الدعم للفئات الأكثر احتياجا، وكذلك للمناطق الأكثر استهدافا مثل الصعيد، على ان يحسب الدعم النقدي بخط الفقر الدولي ويرتبط زيادته بزيادة التضخم.